

المؤسسات الاعلامية كمرفق عام
وواجب اداء الخدمة العمومية

د رشيد فريخ استاذ محاضر أ
المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال

المؤسسات الاعلامية كمرفق عام وواجب اداء الخدمة العمومية

د رشيد فريح استاذ محاضر أ
المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال

Abstract:

This paper deals with a very important subject related to media institutions as a public utility, what determines it, and its commitments towards the society in which it evolves, providing continual, objective and impartial public service, and taking into consideration its main pillars in media field, in terms of news, education and entertainment.

The key words:

Media institutions
Public attachment
Public service

ملخص:

يتناول هذا المقال جزئية مهمة جدا تتعلق بالمؤسسات الاعلامية كمرفق عام، وماهي محددات المرفق العام وما يجب أن يضطلع به اتجاه المجتمع الذي ينشط فيه من واجب تقديم خدمة عمومية للمجتمع، من استمرارية وحياد ومجانية ، وكذا المساواة لكل المواطنين بالنسبة للمرفق العام، ومن مبدأ نظرية المسؤولية الاجتماعية والتي تفرض على المؤسسات الاعلامية ضمان تقديم اعلام موضوعي ونزيه، وكذا الالتزام بركائز الخدمة العمومية في الاعلام من إخبار وتعليم وترفيه.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الإعلامية
المرفق العام
الخدمة العمومية

مقدمة

بداية وقبل التطرق إلى ماهية الخدمة العمومية، يجب ان نشير الى ان بعض اللغات ليس بها كلمة دقيقة للتعبير عن مصطلح (Public) كما في اللغتين الانجليزية والفرنسية مثلا، حيث ان أقرب المرادفات لهذا المصطلح ترتبط بالدولة والحكومة والرسمي. ويمثل العائق اللغوي أولى الصعوبات التي تواجه اي فهم دقيق لمفهوم الخدمة العامة في التلفزيون، ذلك ان هذه الخدمة لا يمكن اختزالها في الترويج لخطاب الدولة أو الحكومة أو الخطاب الرسمي عموما ويظهر هذا الخلط خاصة في الدول التي تسود فيها تقاليد سيطرة الدولة على قطاع البث السمعي البصري 1.

يعتبر القول بعدم وجود تعريف موحد للخدمة العامة في التلفزيون من الحقائق التي يجمع عليها الباحثون في ميدان الدراسات الاعلامية، فقد ذكر Trime مثلا انه اثناء بحثه عن تعريف جامع للأخذ به في أطروحته للدكتوراه، أحصى أكثر من ثلاثين تعريفا لهذا المفهوم 2.

وفي العالم العربي نجد هناك كلمتان من الناحية المعجمية، للإحالة إلى نفس الفكرة، وهما: العام، والعمومي. وتصبح الأمور أكثر ضبابية عندما يتعلق الأمر بالخدمة العامة في التلفزيون، وما تحيل اليه من دلالات في السياقات التداولية للمجتمعات العربية المعاصرة، إذ غالبا ما تحيل كلمة العام أو العمومي الى معنى الحكومي/الرسمي، حيث تغلب البيروقراطية وتغيب المهنية والموضوعية.

ويقوم مبدأ الخدمة العمومية على الثلاثية المقدسة لـ John Reith، أول مدير للبي بي سي، والمتتمثلة في «الإخبار والتربية والترفيه». فالخدمة العامة في التلفزيون هي خدمة قائمة من أجل الجمهور، وممولة من قبل الجمهور، ويضبط ايقاعها الجمهور نفسه، بحيث يكون الهدف المحوري للتلفزيون العمومي خدمة المصلحة العامة للمشاهدين.

هناك بعدين يحددان طبيعة الخدمة العامة في التلفزيون، الأول هو ذو طبيعة تقنية، حيث أن البث التلفزيوني في هذه الحالة يستخدم أجهزة البث التي تقع ضمن دائرة الأملاك العامة، والثاني اجتماعي، ويتمثل في أن هذا البث يرمي الى تحقيق رسالة ذات طبيعة جماعية.

ومع ظهور القنوات الخاصة ونزعتها التجارية، فيرى البعض ضرورة عدم استبعاد هذه القنوات الخاصة من مفهوم الخدمة العامة، بل التأكد من قدرة التنظيم القانوني على ضبط أدائها بطريقة فاعلة، حيث يكون مبدأ تعدد البرامج وقيمة مخرجاتها هما الفيصل في الحكم، فالخدمة العامة في هذا السياق غالبا ما تجد نفسها في مواجهة تحدي ظهور قنوات جديدة، وبهذا الشكل يمكن الفصل في مسألة حساسة وهي تلك المتعلقة بإمكانية

تحقيق أهداف الخدمة العامة من خلال سوق تلفزيوني مهيكّل بطريقة مختلفة. هذا يعني أن الخدمة العامة التي كان ينظر إليها كبديل عن السوق، قد أصبحت تدريجياً تقيم حسب معايير اقتصاد السوق. هذا التوجه إلى القنوات الهجينة التي تجمع بين متطلبات الخدمة العامة ومقتضيات العمل التجاري أثر بطريقة جذرية في إعادة تشكيل التصورات حول مفهوم الخدمة العامة، رغم أن بعض الدراسات أظهرت أنه كلما ارتفعت نسبة الإعلانات في مجموع العائدات، كلما قلص ذلك من دور التلفزيونات في أداء دورها كخدمة عامة، وأن التمويل عن طريق الترخيص يضمن للقائمين على الخدمة العامة وضعية مالية مستقرة3...

كما تشير عديد الرؤى المعيارية إلى أن الخدمة العامة في التلفزيون مرتبطة بشكل مباشر بالاحتياجات الديمقراطية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، وترتبط بالحاجة إلى الحفاظ على التعددية الفكرية والاعلامية.

كما أن الحديث عن الخدمة العمومية بوسائل الإعلام مرتبط بالحديث عن الطبيعة القانونية لهذه المؤسسات الإعلامية، من كونها مؤسسات خاصة أو تابعة للقطاع العام، فملكية المؤسسة الإعلامية تفرض عليها نمطاً معيناً من التسيير، يتوقف على كونها مؤسسة تجارية، أم خدماتية أنشئت كمرفق عام ملك للمواطنين ومن واجبها تقديم خدمة عمومية هادفة بعيداً عن الممارسات التجارية، وهو ما يدفعنا إلى الحديث عن تعريف المرفق العمومي والمبادئ الأساسية التي تحكم سير المرافق العمومية.

01- تعريف المرفق العمومي

تتمثل محاولات تعريف المرفق العمومي في اتجاهين أساسيين: اتجاه يركز على المعيار العضوي (الشكلي) وهو ما يسمى بالمرفق العمومي-مؤسسة، واتجاه يركز على المعيار المادي (الموضوعي) وهو ما يسمى بالمرفق العمومي-نشاط - المعيار العضوي: المرفق العمومي-مؤسسة:

من هذا المنظور يقصد بالمرفق العمومي الأجهزة الإدارية أو المؤسسات الإدارية بشكل عام، فالمظهر العضوي هو الذي يبدو هنا فحيث توجد مؤسسة إدارية يوجد مرفق عمومي.

- المعيار المادي: المرفق العمومي-نشاط:

يقصد بالمرفق العمومي، من هذا المنظور، كل نشاط شرع فيه بهدف تحقيق مصلحة عامة اذن: نشاط المرفق العمومي يتميز عن النشاط الخاص، فالأول تحركه المصلحة العامة l'interet general ويجب ألا يهتم بتحقيق ربح مادي، أما الثاني فتحرّكه المصلحة الخاصة وذلك سعياً وراء تحقيق الربح، فالتعليم مثلاً بمختلف أطواره هو ذلك

النشاط الذي يقصد من ورائه إعطاء تكوين لأغلب المواطنين، فهو نشاط هدفه الأساسي هو تلبية مصلحة عامة وعليه فالمرفق العمومي هو كل نشاط يباشره شخص عمومي بقصد إشباع مصلحة عامة⁴.

• المرفق العمومي في الجزائر:

لجأت السلطات العمومية الجزائرية في بداية الاستقلال، ولكي تستجيب للمطالب الاجتماعية التي كانت مقيدة أثناء الفترة الاستعمارية والتي تحررت في بداية الاستقلال محملة الدولة كل شيء ومعتمدة عليها في كل شيء، وكذلك حتى تتمكن من الانطلاق في عمل التنمية في جميع الميادين، لجأت إلى إعادة استعمال الآليات القانونية للمرفق العمومي بأساليب النظام الليبرالي الموروث، وقد تم اللجوء لتحقيق هذا الغرض إلى تمديد العمل بالتشريعات الفرنسية القديمة ما عدى ما يتنافى والسيادة الوطنية، وذلك بموجب القانون رقم 157-62 المؤرخ في 31 سبتمبر 1962. ويكتسي المرفق العمومي في الجزائر أساسا معنيين:

المدلول الأول: المرفق العمومي-المؤسسة: وهو تعريف المرفق العمومي استنادا على المعيار العضوي Le critère organique فكثيرا ما يعبر عن المرفق العمومي بأنه جهاز أو هيكل أو هيئة أي الجهاز الذي يسير الشؤون العمومية، ويقصد به الإدارة العمومية بشكل أو أي مؤسسة إدارية معينة.

المدلول الثاني: المرفق العمومي الوظيفي: وهو ما يسمى بالمرفق العمومي نشاط أي النشاط الذي تقوم به الأجهزة العمومية بهدف تحقيق المصلحة العامة.

• العناصر الأساسية الواجب توفرها لوجود المرفق العمومي:

- تعريف الصالح العام:

إنشاء المرفق العمومي يهدف إلى تحقيق الصالح العام l'intérêt general أو كما يقول البعض المنفعة العمومية l'utilité publique وهذه هي الفكرة التي تبرز في جميع التعاريف التي تتناول المرفق العمومي، وبالتالي فإن السعي وراء تحقيق الصالح العام هو الاهتمام الأساسي في هذا التعريف، ويقصد بالصالح العام أو المنفعة العامة في صورته العامة هو سد حاجات عمومية أو تقديم خدمات للمواطنين وقد تكون هذه الأخيرة مادية كتوريد الماء والكهرباء، وتوفير وسائل المواصلات وتقديم المساعدات الاجتماعية... وقد تكون خدمات أو حاجات معنوية تحقق النفع للمواطنين بطريقة غير مباشرة كما هو الشأن بالنسبة للمنفعة العمومية التي تحققها على سبيل المثال مرافق الأمن والدفاع⁵.

- النتائج المترتبة عن الصالح العام:

أ- مجانية المرافق العمومية: إذ لا يجوز أن يكون الهدف الأساسي من إنشاء المرفق العمومي هو تحقيق الربح، وهذا خلافا للمقاولات الخاصة، وإلا يعتبر مسا بالغاية التي ينشأ من اجلها المرفق العمومي. وبالتالي فإن مجانية المرفق العمومي هي القاعدة بالنسبة للمرافق العمومية الإدارية، ولكن كذلك بالنسبة لعدد كبير من المرافق العمومية مثل (تنص المادة 53 من دستور 1996 أن التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون)، ولكن مع إمكانية في بعض الحالات دفع رسوم أي تكون هذه المجانية نسبية⁶، أي دون أن يعتبر هذا الدفع إخلال بشرط الصالح العام كما هو الحال بالنسبة للرسوم الجامعية، وهنا حتى يكون توزيع الأعباء على المواطنين عام، وبالتالي تكون هناك مساهمة للمرتفقين في نفقات المرفق العمومي أما فيما يخص المرافق العمومية الصناعية والتجارية فهناك آراء تساند فكرة «حقيقة الأسعار» *la vérité des prix* وهناك آراء تساند فكرة السعر العادل *le prix juste* ولا سيما في المجالات الحساسة لتفادي الإفراط في الاستهلاك.

ب- الجهة التي تقرر وجود الصالح العام: أن الجهة التي تقرر بوجود حاجة عمومية وبالتالي يجب تحقيقها هي السلطات العمومية، أي أن هذه الأخيرة هي التي تقوم وحدها بتقدير هل هناك حاجة عامة من الواجب تحقيقها وبالتالي إنشاء مرفق عمومي أم لا، وتأمين وجوده بصفة كاملة، وبالتالي تقوم بإزاحة الأشخاص الخاصة من هذا المجال، وذلك لأسباب عدم قدرة هذه الأشخاص الخاصة على أداء ذلك أو أنها تشكل خطرا عليها خاصة فيما يتعلق بالنشاطات المتعلقة بالسيادة (في المجال الأمني مثلا يمنع إنشاء الميليشيات)، أو يتعلق الأمر باحتكارات فعلية، ونظرا لهذه الظروف فإن المرفق العمومي يصبح احتكارا للدولة⁷. وبالموازاة مع ذلك فإن السلطات العمومية يمكنها أن تسمح لنشاطات الأشخاص الخاصة، أن تمارس بصفة حرة في نفس المجالات لتحقيق نفس الأهداف.

• المبادئ الأساسية التي تحكم سير المرافق العمومية: يتفق معظم فقهاء القانون الإداري على مبادئ أساسية تحكم تسيير المرفق العمومي وهي⁸:

أ- مبدأ استمرارية المرفق العمومي: تتولى المرافق العمومية القيام بخدمات أساسية للمواطنين، وتؤمن حاجات عمومية جوهرية في حياتهم فالمواطن لا يعتمد على نفسه في جلب الماء والكهرباء والغاز فهناك مرافق عمومية تتكفل بهذه المهام ويجب أن يكون عملها منتظما ومستمر دون انقطاع أو توقف، ومن اليسير أن يتصور الإنسان مدى الارتباط الذي ينجم عن تعطل مرفق من المرافق ولو لمدة قصيرة، ولهذا اجمع

الفقهاء على أن استمرارية المرفق العمومي تعتبر أحد المبادئ الأساسية التي تحكم سير المرافق العمومية.

ب- مبدأ المساواة أمام المرفق العمومي: ويقصد به التزام المرافق العمومية بتقديم خدماتها للمنتفعين دون تمييز والتي نصت عليها كل الدساتير الجزائرية، وذلك من خلال مظهرين أساسيين. المظهر الأول وهو مساواة جميع المرتفقين أمام سير المرفق العمومي ومعناه أن على المرفق العمومي تقديم نفس الخدمات لجميع المرتفقين. أما المظهر الثاني فهو المساواة في الالتحاق.

ت- مبدأ تكيف المرفق العمومي: بما أن متطلبات وحاجيات المجتمع تتطور بالضرورة فيجب على المرفق العمومي أن يدخل التغييرات ليلبي هذه المتطلبات الجديدة، أي أن كل التغييرات التي تحدث في المجتمع يجب على السلطة الإدارية أن تكيف نشاطها معها، وفي الحالة العكسية، سيؤدي إلى انصراف المواطنين عنه، وبالتالي توقف المرفق العمومي وهذا ما يعبر عنه بمبدأ التكيف المستمر.

ث- مبدأ حياد المرفق العمومي: عادة ما يدرس مبدأ حياد المرفق العمومي كنتيجة لمبدأ المساواة أمام المرفق العمومي بالنسبة لكل المواطنين، لكن الحياد في مفهومه العادي هو عدم اخذ مرفق في اتجاه معين، وهو عدم الالتزام لجانب جهة معينة أو أخرى وبهذا المعنى فإن الحياد يذهب إلى ابعاد من المساواة.

ج- مبدأ مجانية المرفق العمومي: أن مبدأ مجانية المرافق العمومي يرتبط بفكرة أساسية مقتضاها أن الخدمات التي تقدمها ضرورية جداً، لذا يجب أن يكون تأمينها بصفة مجانية، وبالتالي تعتبر المجانية من النتائج المترتبة عن الصالح العام، ولكن التطور في العدد الكبير للمرافق العمومية أدى إلى تطور كبير في نفقات الدولة ونفقات جماعاتها من جهة ومتطلبات المردودية والربح، التي أصبحت تفرض نفسها أكثر فأكثر من جهة أخرى، جعلت من العسير تطبيق هذا المبدأ على مجال واسع، ولهذا يعتبر البعض أن المجانية لا يمكنها أن تكون مبدأ مشتركاً لكل المرافق العمومية بمختلف أنواعها، وبالتالي فإذا كان هذا المبدأ يجد التطبيق في المرافق العمومية الإدارية فإنه غير ذلك في المرافق العمومية التجارية والصناعية، لأن هذه الأخيرة تجلب مصادرها المالية الأساسية من الثمن الذي يدفعه المترفقون.

02- الخدمة العمومية بوسائل الإعلام الجزائرية:

للتعرف على مفهوم الخدمة العمومية لا بد من الرجوع إلى أصل هذا المفهوم

• **جذور مفهوم «الخدمة العمومية»:**

رغم أن مفهوم «الخدمة العمومية» هو في قلب تصور الدولة بالنسبة للديمقراطيات

العصرية الغربية فإن من الصعب إعطاء تعريف تصوري يلم بالموضوع بصفة جيدة. ففي غضون القرن 19، وخاصة في القرن 20، شكل كل بلد وبصفة تدريجية مذهبه الخاص بالتدخل العمومي حول مفاهيم أساسيين، يتعلق الأول بالمنفعة العامة والثاني بالخدمة العمومية. في فرنسا، يجري الحديث عن public interest، وفي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية توجد عبارة أخرى هي public utilities.

فإذا كان public interest في الصيغة المفردة يجعلنا نفكر مباشرة في الدور الذي تلعبه الدولة، فصيغة الجمع لمفهوم public utilities يجعلنا نرى بوضوح أننا نتكلم عن خدمات معرفة بصفة جيدة. Christian STOFFAËS (رئيس إحدى اللجان المكلفة بالتفكير في مستقبل الخدمة العمومية في فرنسا وفي أوروبا) يرى أنه «مهما كانت التصورات السياسية متأثرة بالمفكرين (روسو) و (لوك) Rousseau و Locke، ومهما كانت الدولة قوية ومركزية أو ضيقة وفيدرالية، مهما كانت المؤسسة خاصة أو غير ذلك فالنموذج المرجعي، أن لا تعرف المصلحة العامة بنفس الطريقة»⁹.

خصائص النموذجين public interest و public utilities:

انطلاقاً من التقاليد الفرنسية، فإن مفهوم الخدمة العمومية يساهم في وضع أسس دولة القانون على قواعد سليمة. هذه الدولة مدعوة من جهة، إلى التخلي عن وضعيتها كحكم لتأخذ مكانة فعلية في التسيير، ومن جهة أخرى فإن إنشاء المفهوم «الخدمة العمومية» هو في حد ذاته يعلن عن انتهاء قوة الدولة غير المشروطة لأنه ينشئ حدوداً لا يجب على الدولة تجاوزها. بهذا فالخدمة العمومية هي في نفس الوقت أسساً وحدوداً لقوة الحكومات. بالنسبة «ليون ديجوي» Léon DUGUIT، القانوني والرائد في هذه النظرية السياسية، فالخدمة العمومية تمثل معيار القانوني الموضوعي الذي يفرض نفسه على الحكومة.

• ماذا الذي يعنيه مصطلح الخدمة العمومية؟

يرى جاك شوفالي بأن «الأهداف التي تطمح إليها المؤسسات العمومية لا تشبه تلك التي ترموا إليها المؤسسات الخاصة»، فمنطق العمليات يختلف حيث في الوقت الذي تبحث فيه المؤسسة الخاصة عن الترويج لمصالحها الخاصة (مصالح شخصية لأفرادها أو مصالح جماعية) فإن المؤسسات العمومية تسعى إلى إشباع حاجيات جماعية.

يجب أن نوضح هنا بعض الالتباس الذي ينتج عن هذا المفهوم: هل يتمثل الهدف الذي ترمي إليه المؤسسة العمومية في المصلحة العامة أم المصلحة الجماعية لمستعمليها؟ الفرق هنا جد مهم، في حالة ما إذا اتخذت المؤسسات العمومية إجراءات تخالف المصالح الخاصة بمستعمليها وذلك بحجة المصلحة العامة التي هي من صلاحيات الدولة فإن ذلك

يؤدي إلى إعطاء الأولوية للعرض على حساب الطلب.
ويتابع «جاك شوفالي» ليقول أن هذه الغاية تبرر تطبيق قواعد قضائية بالنسبة للقانون العام. يجب أن يتميز النظام العمومي بقدرته على منح المستعمل مجموعة من الضمانات وشروط الحماية، فللمستعمل بعض الحقوق لدى المؤسسات الخاضعة لنظام خاص يتعين أن يكون لديه الإمكانيات اللازمة لتحقيقها. عمليا، فإن النشاطات الخاضعة للخدمة العمومية يجب أن تراعي القواعد التالية:

- استمرار الخدمات.
- التغير أو التلاؤم اللازمين للتحسين المستمر للخدمات التي يجب أن تواكب نمو الاحتياجات والتطور التكنولوجي.

- العدل والإنصاف بين المواطنين في تقديم الخدمات.
الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت طريقا مختلفا عن الذي اختارته فرنسا، في هذا البلد نادرا ما يستعمل مصطلح «الخدمة العمومية» بل يفضل عليه مصطلح «المصلحة العمومية» والذي يعني «مصلحة للخدمة العمومية». الفرق بين هذه المصطلحين يبين الاختلاف الذي يسود عند التعامل بهما.

الأمر يتعلق هنا بتثبيت واجبات لمؤسسات معينة لضمان السير الحسن نظام اقتصاد السوق بدلا من تغير دور الدولة، وبالتالي توجد مصالح مستقلة كلية عن السلطات التنفيذية، تسند إليها مهمة التعديلات وفقا لقواعد يحددها المشرع. الهدف من ذلك هو التأكد من أن مؤسسات المصلحة العامة تتصرف فعلا وفق المصلحة العامة.

الملاحظ أنه من السهل وصف هذه المؤسسات ذات المصلحة العامة بينما يصعب أمر تحديدها، كما أنه من الصعب إيجاد مقاييس اقتصادية تساعدنا على وضع الفرق بين المؤسسات ذات الخدمة العمومية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى. يمكننا على الأكثر أن نؤكد على أن هذه المؤسسات تركز تقليديا في قطاعات النقل والطاقة أو الاتصال. المسعى الأمريكي ينطلق من فلسفة «دعه يعمل» والذي يمكن اعتباره طريقة «صاعدة» على عكس الطريقة الفرنسية التي تعتبر «نازلة». غير أنه من الممكن وضع قائمة محدودة للمصالح العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو في بلدان أخرى.

وبغض النظر عن الاختلافات بين التقاليد الأنجلو سكسونية والتقاليد الفرنسية فإنه يلاحظ وجود بعض التشابه بين هذه التقاليد مثل:

- الخدمة العمومية أو المصالح العمومية تتعلق بنشاطات لها علاقة بالصالح العام، الدولة هي التي تحدد ما يتعلق بالصالح العام أدن ما يتبع للخدمة العمومية أو بالمصالح

العمومية، يمكن أن يسند أمر تسيير المؤسسات العمومية أو مؤسسات ذات المصالح العمومية إلى المؤسسات الخاصة أو المؤسسات العمومية.

- المؤسسات العمومية مطالبة بضمان الخدمة المستمرة، المساواة والتكيف.

- موقف الدولة قد يتغير حسب الأزمنة أو السياقات خاصة السياق التاريخي والاجتماعي.

3- خدمة عمومية أو قطاع عمومي: قد نتساءل عما سيحدث في المستقبل إذا تعارضت الخدمة العمومية مع النظام التجاري حسب النموذج الفرنسي أو إذا اندمجت القنوات التجارية ضمن المصالح العمومية حسب النموذج الكندي. Dave Atkinson يعتبر أن الخدمة العمومية، في مجال الراديو والتلفزيون، لا تنطبق مع المصالح الخاصة للمؤسسات الخاصة التي تهدف أساساً إلى التفرغ إلى نشاطات ذات مردود عالي «لا يمكن أن يكون وجود للخدمة العمومية إلا بوسيلة التلفزيون العمومي، كما لا يكون لهذا الأخير معنى إلا بوظيفة الخدمة العمومية. يجب بطبيعة الحال استبعاد كل فكرة توحى إلى أنه يمكن ضمان الخدمة العمومية من طرف للتلفزيون التجاري الذي يسعى إلى تحقيق الربح والذي تتناقض أهدافه المالية مع مفهوم الخدمة العمومية.

ليس هناك اتفاق على تفسير مرجعي لمفهوم الخدمة العمومية على اعتبار أن هذا المجال مرتبط بالقيم التي تقوم عليها كل دولة، كما أنه خاضع للتطور الذي تفرضه تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

التفسير التقليدي يعتبر أن مهام الخدمة العمومية في الإعلام المرئي والمسموع تخضع لطبيعة البرامج والخدمات التي تقدمها القنوات العمومية، لتستجيب من خلالها لحاجيات الجمهور الواسع بدون أن تكون لها أهداف الربح، النظرة الحديثة تربط مهام الخدمة العمومية بمقتضيات الديمقراطية والمتطلبات الاجتماعية والثقافية وبضرورة المحافظة على التعددية بما في ذلك التعددية الإعلامية، بل وتشجع على الشراكة مع المتعاملين الخواص بما يشكل مرجعاً للمصداقية والنوعية والإبداع بالنسبة لكل أنواع البرامج¹⁰.

كما يستمد مفهوم الخدمة العمومية من المفهوم المرفق العام في القانون الإداري ويقصد بالمرفق العام «ذلك المشروع الذي بواسطته يتولى شخص إداري القيام بعمل لتحقيق المنفعة العامة. أو يقصد به إشباع حاجة عامة وذلك بسبب طبيعته¹¹...»

وإذا كان هذا التفريق يركز على وظيفة المرفق العمومي وهي المنفعة العامة، فإنه يمكن إيراد تعريف أشمل لمفهوم المرفق العام حيث يرى سليمان الطماوي أن المرفق العام هو:

«مشروع يعمل بإطراد أو انتظام، تحت إشراف رجال الحكومة بقصد أداء خدمة

عامة للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني معين¹²». وفي ميدان الإعلام ظهر مفهوم الخدمة العامة في وسائل الإعلام لأول مرة في بريطانيا بعد إنشاء مؤسسة BBC في 1926. ولهذا أصبح مقرونا بالإذاعة والتلفزيون وليس بالصحافة المكتوبة. ونظام الخدمة العامة الذي نالت بفضلها BBC شهرة عالمية ومصادقية لدى جمهورها. يركز أساسا على المبادئ العامة التي إذا انعدمت فقد المفهوم دلالاته وهي كونه:

- ملكية للمجموعة الوطنية.
- يعكس الثقافة الوطنية بجميع مقوماتها وخاصة اللغة والقيم الحضارية.
- يعكس إجماعا وطنيا، ليس على كل شيء وإنما على المسائل الأساسية والجوهرية (أو كما نسميها بالثوابت الوطنية).
- يمول نفسه بنفسه بغرض الحماية من أي ضغوط سياسية أو تجارية.
- يتجه إلى جميع أفراد المواطنين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو الاجتماعي.
- يقوم بوظيفة الإعلام والتربية والترفيه.
- والروح المهنية لدى المبلغين¹³.

هذا هو المفهوم الحقيقي لنظام الخدمة العامة في وسائل الإعلام الذي نقلته بلدان عدة عن BBC، وعلى الخصوص البلدان الأوربية، ولقد أصبح هذا المفهوم محل جدال في أوربا حاليا، ويقترن الجدل أساسا بتغيير في مواقف الناس تجاه الحلول التي تقدمها الدولة بخصوص مشاكل الحياة الاجتماعية والطرفان في الصراع هما: فريق يرى دور الدولة كضمان وحيد للدفاع عن المصلحة العامة من خلال حماية القطاع العام في وقت تسيطر فيه الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي خاصة في مجال الإنتاج الاتصالي وما تتضمنه هذه السيطرة من انعكاسات على الثقافات الوطنية. وفريق آخر يعارض دور الدولة انطلاقا من اعتقاد مفاده أن مبادرات المشاريع التجارية الخاصة هي القادرة على تحرير الطاقات من خلال التنافس الحر في السوق.

خاتمة

من خلال المبادئ السالفة الذكر، نستنتج أن الخدمة العمومية لوسائل الإعلام تقتضي أن تعكس في مضامينها الثقافة الوطنية بجميع مقوماتها الحضارية وأن يستفيد منها كل المواطنين الذين يجب أن يشعروا بأن وسائل الإعلام تعبر عن واقعهم دون الاعتبار بالانتماءات الاجتماعية والسياسية، وأن تقوم هذه الوسائل بوظيفة الإعلام الذي يخلو من الآراء المنحازة، كما أن الصحفيين، وفق هذا المبدأ، ملزمين بأداء مهامهم مجردين من كل الضغوطات وعليه، يقتضي مفهوم الخدمة العمومية التزام القائمين بالاتصال في

المجتمع بالموضوعية الإعلامية كما أن على وسائل الإعلام أن تقوم بوظائف أساسية ثلاث تتمثل في الإعلام والتربية والترفيه.

وتتلخص العناصر المشتركة لمفهوم الخدمة العمومية بشكل عام في عنصرين:

أ- الخدمة العمومية تتصل مباشرة بإشباع حاجة لفائدة المصلحة العامة.

ب- الخدمة العمومية بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة تصدر عن السلطات العمومية. ومن خلال هذين العنصرين نحاول تحليل مفهوم «المصلحة العامة» الذي له ارتباط مباشر بمفهوم الدولة، هذه الأخيرة التي تتولى رعاية هذه المصلحة والدفاع عنها وتنظيمها. ذلك أن المصلحة العامة في واقع الأمر تستمد قيمتها من كونها عامة وليست خاصة أي من كون كل فرد من أفراد المجتمع ينتفع منها بتوافر شروط الانتفاع وليس وفقا على فرد بذاته يستفيد منها دون سواه مثل المصلحة الخاصة، فهي أولى بالرعاية باعتبارها حق للجميع بتوافر شروطه كحقيقة واقعية محددة سلفا.

كما يتضح انه ومن منطلق ان المؤسسات الاعلامية هي عبارة عن مرفق عمومي فهي مطالبة بأداء دورها في المجتمع بتقديم خدمة موجهة للصالح العام من اعلام موضوعي، والالتزام بالمحددات الاساسية للخدمة العمومية في الاعلام والتي تتطلب اعطاء المعلومة الصحيحة للجمهور وكذا القيم بالتربية والتعليم والتثقيف ، شأنها شأن كل المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية.

المراجع

- السعيد بومعيزة، مفهوم الخدمة العامة والصحافة المكتوبة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 8 شتاء 1992.
- الصادق رابح، مفهوم الخدمة العامة في التلفزيون بين المقارنة التجارية والمنظور النقدي، موقع البوابة العربية لعلوم الاعلام والاتصال، http://www.asbu.net/asbutext/pdf/2011_02_016.pdf، 19 01 2015.
- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، سطيف، الجزائر، 2006، ص 178.
- خير الدين سلطان، أزمة المرفق العام للصحة ومحاولات الإصلاح، مجلة "إدارة"، العدد رقم 1، 1992.
- Eric GEORGE، Service Public de la Télévision et Marchandisation - de la Communication، Revue sciences de la société، Février 1998
- محمد شلوش، الإذاعة والخدمة العمومية، ندوة الإذاعة المسموعة: الواقع والأفاق، اتحاد إذاعات الدول العربية، الجزائر، 10 نوفمبر 2007.
- رياض عيسى، نظرية المرفق العام في القانون المقارن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة نظرية المرافق العامة، الكتاب الأول (الجزائر) ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

1. الصادق رابح ، مفهوم الخدمة العامة في التلفزيون بين المقارنة التجارية والمنظور النقدي، موقع البوابة العربية لعلوم الاعلام والاتصال، http://www.asbu.net/asbutext/pdf/2011_02_016.pdf, 19 01 2015.
2. الصادق رابح ، نفس المرجع، ص 17.
3. الصادق رابح، المرجع السابق، ص 19.
4. ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، سطيف، الجزائر، 2006، ص 178.
5. ناصر لباد، مرجع سابق، ص 185.
6. خير الدين سلطان، أزمة المرفق العام للصحة ومحاولات الإصلاح، مجلة «إدارة»، العدد رقم 1، 1992، ص 33.
7. ناصر لباد، مرجع سابق، ص 186.
8. المرجع نفسه، ص 194.
9. Eric GEORGE،Service Public de la Télévision et Marchandisation de la Communication، Revue sciences de la société، Février 1998، no 43، PP147-163
10. محمد شلوش، الإذاعة والخدمة العمومية، ندوة الإذاعة المسموعة: الواقع والآفاق، اتحاد إذاعات الدول العربية، الجزائر، 10 نوفمبر 2007.
11. رياض عيسى، نظرية المرفق العام في القانون المقارن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 12.
12. حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة نظرية المرافق العامة، الكتاب الأول (الجزائر) ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 87.
13. السعيد بومعيزة، مفهوم الخدمة العامة والصحافة المكتوبة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 8 شتاء 1992، ص 109.
14. حماد محمد شطا: مرجع سابق، ص 142